

رقم 24

eur@mesco
دراسة السياسة

إصلاحات الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات

عبد الهادي العجلة
(المنسق)

إيزابيلا مارسينكوسكا

احمد عارف

أمين شريف



ملخص تنفيذي

كشفت أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) التي ضربت العالم في عام 2020 عن فجوة كبيرة في الوصول إلى الخدمات العامة والمساواة واستجابة الحكومات لعواقب الوباء. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أظهرت أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) عدم كفاية المؤسسات العامة وقدرتها على حماية الفقراء، وضمان تلبية احتياجات السكان، وخاصة العمال غير الرسميين والنساء والأطفال وكبار السن. أنظمة الحماية الاجتماعية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضعيفة نسبيًا، وتواجه تحديات أو اختلالات من خلال العديد من البرامج المخصصة، مما يجعل من الصعب الاستجابة لأزمة جائحة كورونا (كوفيد-19). يلاحظ هذا بشكل خاص في البلدان التي كانت تواجه أزمة اقتصادية ما قبل الجائحة، مثل لبنان.

هناك دليل واضح على أن أنظمة الحماية الاجتماعية لها تأثير إيجابي على حياة السكان في أوقات الأزمات. فهي تحسن الوصول إلى الصحة والتعليم، وتزيد من الأمن الاقتصادي. أنظمة الحماية الاجتماعية تعمل في أوقات الأزمات وأوقات الاستقرار، ولكنها أدوات استراتيجية تظهر أن الدول لديها القدرة على تصميم واستخدام أدوات السياسة لحماية الناس. في المجتمعات المنقسمة، عادة ما تكون التفاوتات في المساواة أوسع، وبالتالي، هناك حاجة إلى نظام حماية اجتماعية شامل مع معدل تغطية مرتفع. في دراسة السياسة هذه، نقدم أربعة فصول، ندرس أحدث أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتحديات، والفرص المحتملة التي يمكن أن تتخذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والاتحاد الأوروبي للمساعدة في إنشاء أنظمة حماية اجتماعية شاملة. تعد أزمة كورونا (كوفيد-19) فرصة للتعلم وتحديد مكان الثغرات وما يجب القيام به من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإصلاح وإعادة هندسة أنظمة الحماية الاجتماعية لديها بمساعدة الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. وصلت جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال أزمة اقتصادية في لبنان والأردن وتونس، تميزت بعدم المساواة الهائلة ونقاط ضعف مع تزايد الفقر وانخفاض الثقة في الحكومات وأدائها. أدى الحجر والإغلاق والتباعد المادي أيضًا إلى فقدان الوظائف والدخل لملايين الأشخاص، وخاصة العمال غير الرسميين والشركات. الفئات الضعيفة التي تعيش بالفعل في ضائقة اقتصادية، مثل العمال غير الرسميين والشباب والنساء وكبار السن، هم أكثر فئات السكان تضررا، هم الأكثر عرضة لفقدان الدخل والبطالة.

تسلط هذه الدراسة الضوء على افتقار دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أنظمة حماية اجتماعية شاملة وفعالة. في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحل البرامج المخصصة لغرض معين محل نظام الحماية الاجتماعية الشامل. تبحث الدراسة في الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية والفجوات الاجتماعية والاقتصادية في الوصول إلى الخدمات، مثل الصحة والتعليم، والفرص الاقتصادية. وتظهر أن الفجوة التاريخية بين قدرة المجموعات الحضرية والريفية والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية على الوصول إلى نفس الخدمات

والفرص مقارنة بالمجموعات الأخرى أثرت على قدرة تلك المجموعات على التعامل مع الوباء، مما يعرضها لمزيد من الضعف والهشاشة.

تبحث الدراسة في استجابة سياسات حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوباء، وتحديدًا في لبنان والأردن وتونس والمغرب - أربع دول واجهت تحديًا خاصًا من قبل جائحة كورونا (كوفيد-19). وتحدد العديد من الثغرات والفرص لتطوير نظام الحماية الاجتماعية. تبحث الدراسة في البرامج القائمة على النقد، والوصول إلى الصحة العامة، والعاملين غير الرسميين، وحماية النساء، وتحويل أنظمة الحماية الاجتماعية إلى رقمية، والتعليم، إلى حد ما. وتركز على الشباب والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة والأطفال باعتبارهم أكثر الفئات ضعفًا في المنطقة. كما تبين أن التنسيق بين المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية الدولية يحتاج إلى إضفاء الطابع الرسمي، وأنه يجب إدراج العمال غير الرسميين في نظام الحماية الاجتماعية، وإعطاء الأولوية للنساء وكبار السن، كما أنه يمكن دعم آليات الحماية الاجتماعية غير الرسمية من خلال أنشطة كسب العيش، ولكن لا يتم رؤيتها كجزء رئيسي من أي آلية حماية اجتماعية. وتسلط الدراسة الضوء أخيرًا على الحاجة إلى رقمنة أنظمة أو استراتيجيات الحماية الاجتماعية التي تم إصلاحها.

النتائج والتوصيات الرئيسية

• يسלט الوباء الضوء على فجوة خطيرة للغاية داخل أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة، لا سيما في البلدان التي كانت تواجه بالفعل أزمة اقتصادية، مثل لبنان والأردن. لسد الفجوة وتلبية احتياجات السكان، يلزم إجراء عملية إصلاح لإعادة تشكيل وإعادة هندسة برامج الحماية الاجتماعية الحالية. يجب أن يأخذ أي إصلاح لنظام الحماية الاجتماعية على المدى القصير والطويل في الاعتبار رفاهية جميع السكان، وخاصة أولئك الأكثر تضرراً، مثل الأطفال والنساء وكبار السن في المدن والمناطق المحيطة بالمدن. يجب أن يُنظر إلى النظام الجديد على أنه أداة سياسية عامة حساسة للحساسيات الدينية والعرقية والطبقية والجنسانية.

• أدت الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم عدم المساواة وانعدام الثقة وانهايار سوق العمل، وخاصة بالنسبة للطبقة الوسطى التي تمثل الجزء الأكبر من السكان. وتشمل أوجه عدم المساواة هذه الحصول على السكن (أثناء التضخم) والوصول إلى النظام الصحي والمياه النظيفة والصرف الصحي.

• على الرغم من أن الوباء يؤثر على جميع السكان، إلا أن العمال غير الرسميين والنساء والشباب هم الأكثر تضرراً بسبب تجمع وتفاقم أوجه عدم المساواة. ليس لدى معظم هذه الفئات الضعيفة مدخرات، ومن المرجح أن تسقط بسرعة في براثن الفقر المدقع.

• تسبب الحجر والتباعد المادي في منع العمال غير الرسميين من كسب الدخل. الغالبية منهم لا يحصلون على الحماية الاجتماعية. هذا يعني أنه لا يمكنهم الاستفادة من آليات دعم معينة (أثناء جائحة كورونا). مع ارتفاع معدلات البطالة، لا يستطيع العمال غير

الرسميين توفير حياة كريمة لأسرهم، وهذا يؤدي إلى ضغط اجتماعي على الأسرة والمجتمع بشكل عام.

• قد يتم دفع النساء والأطفال من أفقر الأسر في أطراف المدن والمناطق الريفية إلى سوق العمل، مما يزيد من عمالة الأطفال. يجب على الحكومات والجهات المانحة تطوير استراتيجيات وأدوات سياسية (من خلال برامج) لتكون أدوات سياسة تراعي الفوارق بين الجنسين والأطفال وتستطيع الاستجابة للعنف ضد النساء والأطفال في أوقات الأزمات.

• يعد تنسيق البرامج المخصصة لأغراض معينة عنصرًا أساسيًا في إنشاء أنظمة الحماية الاجتماعية وتحديثها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يجب أن يدعم الاتحاد الأوروبي الخطط الإستراتيجية التي تهدف إلى إنشاء نظام شامل للحماية الاجتماعية، وبرامج تتضمن أكثر من برنامج مخصص واحد.

• تعد المعلومات والتقنيات الرقمية جزءًا مهمًا من تطوير نظام حماية اجتماعية شامل ومحايدين وسياسيين. ولكن، ينبغي أن تقتدر الإصلاحات القائمة على الحلول الرقمية المبتكرة باستثمارات كبيرة في البنية التحتية لكل من الإدارة والأسر. يجب على الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية غير الحكومية بناء تدخلاتهم على برامج سبل العيش ودعم أنظمة الحماية الاجتماعية لتحسين هذه البنية التحتية، بالإضافة إلى التثقيف في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• تم إهمال الصحة النفسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أثناء الجائحة على الرغم من آثارها النفسية المدمرة. يجب إدراج إضفاء الطابع المؤسسي على قطاع الصحة النفسية والخدمات الاستشارية ذات الصلة كجزء من أنظمة الحماية الاجتماعية.